العرب
الجمعة 2020/03/27
السنة 42 العدد 11659

الوباء يربك سوق العمل في بلدان المغرب العربي

يواجه الملايين من المتوقفين عن العمل بسبب وباء كورونا أوضاعا صعبة في بلدان المغرب العربي، حيث يفتقد أغلبهم للحماية الاجتماعية ويعملون في ظروف هشة دون عقود عمل ودون مدخرات.

الرباط - تسببت إجراءات الطوارئ الصحية الرامية للتصدي لانتشار الوباء في توقف العديد من القطاعات الاقتصادية أو تقلص نشاطاتها في المغرب والجزائر وتونس، حيث باتت الأزقة خالية من الباعة الجائلين وأغلقت المقاهي والمطاعم والعديد من المتاجر أبوابها.

وتهدد تداعيات الأزمة على وجه الخصوص العاملين في القطاع غير المنظم، مثل العديد من الحرفيين والباعة الجائلين والعمال المياومين أو عاملات البيوت، ما يمثل الملايين من العمال على مستوى البلدان الثلاثة وعدد سكانها مجتمعة نحو 90 مليون شخص.

ويمثل عدد العاملين في الاقتصاد الموازي الخارج عن سجلات الدولة نحو 79.9 في المئة المغرب، مقابل 63.3 في المئة في الجزائر ونحو 58.8 في المئة في تونس، بحسب أرقام نشرتها منظمة العمل الدولية في عام 2018.

ويشكو السباك محمد من توقفه الاضطراري عن العمل "بينما ارتفعت أسعار الخضار بشكل كبير"، كما يقول الرجل الذي يعيل أسرة من ثلاثة أبناء في حي شعبي بالعاصمة الرباط.

79.9

بالمئة يعملون في الاقتصاد الموازي للمغرب و63.3 بالمئة للجزائر و58.8 بالمئة لتونس

ويعاني حارس السيارات عبدالكبير الوضع نفسه ويقول "لم أعد أجني شيئا" بسبب تضاؤل حركة السيارات في مدينة المحمدية غرب البلاد، حيث يعيش هذا الستيني على دراهم معدودة.

ويحاول المغرب تخفيف تداعيات هذه الأزمة من خلال إجراءات، أعلنتها، الأسبوع الماضي، لجنة أنشئت لهذا الغرض، لفائدة الشركات والأجراء المتوقفين عن العمل إذا كانوا مستفيدين من التغطية الاجتماعية.

وسيمنح هؤلاء العمال تعويضا شهريا قدره 2000 درهم (نحو 200 دولار)، بينما لم يعلن بعد عن الإجراءات الموجهة للأجراء غير المستفيدين من أي تغطية اجتماعية والذين يشكلون ثلاثة أرباع المغاربة العاملين، بحسب معطيات رسمية.

وأكد وزير الاقتصاد والمالية المغربي محمد بنشعبون لوكالة الصحافة الفرنسية "إننا بصدد التباحث حول إجراءات لمواكبة نحو 4 ملايين أسرة تعيش على القطاع غير المهيكل، على أن يتم تنفيذها قريبا.

وتمول هذه الإجراءات من خلال صندوق خاص أنشئ لمواجهة الأزمة بلغ رصيده 25 مليار درهم (2.5 مليار دولار)، بفضل تبرعات مؤسسات عمومية وشركات خاصة.

وأعلن عن مخطط مماثل في تونس، التي تعاني تفشي البطالة ومعدل تضخم يبلغ 7 في المئة، لدعم المقاولات والأجراء. ورصد له في المجموع 2.5 مليار دينار (800 مليون دولار)، بينها 150 مليون دينار (51 مليون دولار) مساعدات مالية مباشرة للأسر الأشد عوزا.

لكن العضو في جمعية المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية عبدالجليل بدوي يرى أن هذه الإجراءات "أقل من حجم الاحتياجات الفعلية"، فضلا عن كون تنفيذها "سيأخذ وقتا".

ويشير أيضا إلى أن لوائح الأسر المعوزة التي يفترض أن تستفيد منها "أقل مما هو موجود على أرض الواقع"، حيث لم يُدرج ضمنها العمال المستقلون في أوضاع هشة.

وفي الجزائر، حيث يمثل القطاع غير المهيكل نحو 40 إلى 50 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، تأزمت الأوضاع منذ إغلاق المقاهي والمطاعم وتعليق وسائل النقل العام، وفرض حجر صحي جزئي، منذ الاثنين، في العاصمة الجزائر ومنطقة البليدة الأكثر تضررا من انتشار الوباء.

وحذر معلقون على مواقع التواصل الاجتماعي من أن "الكثيرين لن يتحملوا التوقف عن العمل يوما واحدا، لأنهم لا يملكون أجرا ولا مدخرات".

وتتساءل زهرة حائرة "من سيوفر قوتنا؟ لا نملك حتى ثمن شراء أقنعة أو الكحول الطبي لوقاية أنفسنا".

وتعيل هذه الخمسينية أسرة من أربعة أبناء بينما زوجها عاطل عن العمل، يبيع الخبز في أحد شوارع العاصمة الجزائر. وتخشى أن يصيب الكساد تجارتها.

والجزائر هي أكثر البلدان المغاربية تضررا من المرض مع تسجيل 230 حالة أعلنت رسميا بينها 17 وفاة مقابل شفاء 65 حالة، بحسب معطيات رسمية نُشرت يوم الأربعاء.

غاز قطر بلا أسواق بعد إلغاء عقود شراء

قطر تعرض شحنات في السوق الفورية المتخمة أصلا

سوق الغاز كاسدة

اتسعت تداعيات انهيار الطلب على الغاز بسبب شلل الاقتصاد العالمي، بعد إلغاء عقود شراء، الأمر الذي دفع الدوحة لعرض شحنات محملة على ناقلات في السوق الفورية المتخمة أصلا، ويقول محللون إن اعتماد قطر المفرط على سلعة واحدة يجعلها من البلدان الأكثر تأثرا بالأزمة خاصة في ظل تضخم إنفاقها المحلي وتداعيات المقاطعة العربية.

لندن - كشفت مصادر مطلعة، أمس، أن شركة قطر للبترول خاطبت، في تحرك نادر، عددا من المشترين في آسيا وأوروبا، عارضة عليهم شحنات من الغاز الطبيعي المسال في السوق الفورية.

ويأتي ذلك بعد ازدياد عدد الناقلات المحملة بالغاز القطري، التي تجوب البحار دون أن تجد مشترين، بسبب تراجع الطلب وقيام بعض الشركات بإلغاء عقود مبرمة.

ويبدو أن قطر للبترول اضطرت للبحث عن مشترين لشحناتها الفائضة من الغاز، بعد أن أصدرت شركة بترونت الهندية، أكبر مستورد للغاز في الهند، إخطارا للشركة القطرية بإلغاء الشحنات المتعاقد عليها بسبب إعلان حالة القوة القاهرة بسبب تراجع الطلب وعدم قدرتها على استلام الشحنات القطرية.

وذكرت المصادر المطلعة أنها لم تتمكن من تأكيد حجم الكميات الإجمالية الدقيقة التي تعرضها قطر للبترول، لكنها أكدت أن الشركة عرضت الشحنات للتسليم في أبريل، بناء على الموقع.

وقال تاجران إنها عرضت نحو عشر شحنات. وذكرت وكالة رويترز أن قطر للبترول لم ترد حتى الآن على طلب للتعليق.

وقطر هي أكبر مورد للغاز الطبيعي المسال للهند، ووحدة قطر غاز التابعة لقطر للبترول بائع طويل الأجل في المعتاد لشحنات الغاز المسال.

ويجبر التراجع الحاد في الطلب على الغاز في أوروبا، الناجم عن عمليات إغلاق حدت من الإنتاج الصناعي، أيضا موردي الغاز الطبيعي المسال مثل قطر على البحث عن مشترين بدلاء.

لكن العثور على مشترين أصبح في غاية الصعوبة بسبب انهيار الطلب الناجم عن شلل الاقتصاد العالم وكون الأسواق متخمة بالمعروض أصلا قبل تفشي وباء كورونا.

وقالت ريبيكا تشيا المحللة لدى شركة كبلر للبيانات إن ناقلة الغاز المسال "السهلة" التي كان من المفترض أن تتجه إلى هازيرا في الهند في الأول من أبريل بعد تحميل شحنة من قطر، متوقفة دون عمل في ميناء راس لفان.

وذكر تجار أن قطر للبترول باعت مؤخرا شحنتين لشركة بي.تي.تي التايلاندية للتسليم في مايو بسعر يتراوح بين 3.05 و3.15 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية وهي مستويات متدنية جدا.

ويرى محللون إن تداعيات تفشي فايروس كورونا يشكل تحديا كبيرا للدول التي تعتمد على منتج واحد مثل الاقتصاد القطري، الذي يعتمد بشكل شبه كلي على صادرات الغاز.

50

في المئة نسبة تراجع أسعار الغاز خلال الأسابيع الماضية وهي مرشحة للمزيد من الانهيار

ورغم ثروة الدوحة الكبيرة واحتياطاتها المالية إلا أن نشاطها الاقتصادي يبدو مهددا أكثر من معظم بلدان العالم.

وتتضح الصورة في انخفاض أسعار الغاز بأكثر من 50 في المئة خلال الأسابيع الأخيرة، وهي المنهارة أصلا قبل انتشار الفايروس، حيث تقل حاليا بنسبة 90 في المئة عن مستوياتها قبل الأزمة المالية العالمية عام 2008.

ويرجح المحللون استمرار تراجع أسعار الغاز بسبب تخمة الأسواق وتراجع الطلب.

ولا يبدو أن أمام الدوحة سوى مواصلة الإغراق في السحب من الاحتياطات المالية، في ظل التزاماتها الاستعراضية الواسعة في مشاريع البناء استعدادا لاستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022 ومعاناتها من المقاطعة العربية، التي قوضت معظم النشاطات الاقتصادية.

ويبدو أن قطر تتجه لاحتقان اقتصادي مهدد بالانفجار، حين تتحول مشاريع البناء الكبيرة إلى عبء ثقيل، بعد استخدامها لمرة واحدة في استضافة البطولة.

ويعد الاقتصاد القطري من أقل الاقتصادات تنوعا في العالم. وقد باءت جميع المحاولات لتنشيط السياحة والتحول إلى مركز إقليمي من خلال مشاريع البناء باهظة التكلفة، والتي تحولت إلى عبء بسبب انعدام الطلب عليها خاصة بسبب المقاطعة العربية.

وتتضح أزمة الاعتماد الشديد على عوائد صادرات الغاز في رضوخ الدوحة في الشهر الماضي لضغوط انهيار الأسعار وتعليق خطط لزيادة إنتاج الغاز بنسبة 60 في المئة.

اضطرابات هيكلية تقوض قواعد صناعة النفط

تزايدت المؤشرات على اتساع تداعيات صدمتي انتشار فايروس كورونا واندلاع حرب أسعار النفط، لتصل إلى كافة مفاصل صناعة النفط، التي أصبحت تعاني من اضطرابات هيكلية يصعب علاجها في المنظور القريب.

لندن - دخلت صناعة النفط العالمية نفقا طويلا نتيجة تعرضها لضربات متزامنة، أدت إلى فقدان الأسعار لأكثر من نصف قيمتها، لتصل إلى مستويات تقل عن تكلفة إنتاج الكثير من الإمدادات.

وتعرض القطاع في الشهر الحالي إلى صدمتين في آن واحد حين أدى وباء كورونا إلى انحدار استهلاك الوقود في العالم ثم اندفاع السعودية لإغراق الأسواق المتخمة أصلا بأقصى طاقة إنتاج ممكنة لتخوض حرب أسعار مع منافسيها.

وأدى انهيار الأسعار، الذي قوض الجدوى الاقتصادية لجانب كبير من الإنتاج العالمي، إلى دفع شركات الطاقة على مستوى العالم إلى خفض إنفاقها بعشرات المليارات من الدولارات.

وقد أدى انهيار الطلب والمساعي الدبلوماسية بين السعودية وروسيا وغيرهما إلى ردود فعل غير مسبوقة من الحكومات والمستثمرين لتظهر مؤشرات خطيرة على ما تعانيه صناعة النفط من اضطراب.

أكبر الصدمات كانت موقف السعودية الهجومي الذي اتخذته بعد انهيار المحادثات مع روسيا في أوائل مارس بخصوص اتفاق لخفض العرض العالمي من أجل التخفيف من أثر انتشار فايروس كورونا على الطلب.

فقد خفضت الرياض أسعار التصدير وقالت إنها ستضخ كمية قياسية من النفط تبلغ 12.3 مليون برميل يوميا فيما يمثل إغراقا للسوق التي تحتاج إلى كميات أقل.

وحشدت أسطولا من السفن للتصدير مستهدفة مصافي التكرير التي تشتري الخام الروسي وكذلك الولايات المتحدة، الأمر الذي أدى إلى محو هوامش الربح للصادرات الأميركية.

وكانت الصدمة أكبر لأن هذه الخطوات اتخذها منتج ظل لسنوات يلعب في صناعة النفط دورا أشبه بدور البنك المركزي، حيث كانت السعودية لعشرات السنين تعدل إنتاجها أكثر من أي منتج آخر من أجل تحقيق التوازن في الأسواق.

ولجأ المنتجون في تكساس الأميركية إلى السلطات التنظيمية وطلبوا منها التدخل لخفض الإنتاج، وهو تحرك غير مسبوق منذ آخر تدخل في الأزمة النفطية عام 1973.

وتلقى رايان سيتون، أحد ثلاثة مفوضين بالولاية في الهيئة التي تتولى تنظيم صناعة النفط، مكالمة من الأمين العام لمنظمة أوبك لبحث الوضع في السوق. وقال سيتون إن تكساس قد تدرس خفض الإنتاج بنسبة عشرة في المئة، ربما بالتنسيق مع تلك المنظمة.

وقبل الآن كان منتجو النفط الصخري الأميركي، لا يجرؤون على التفكير في إجراء تخفيضات منسقة خوفا من انتهاك قوانين مكافحة الاحتكار في الولايات المتحدة.

وشهد الأسبوعان الماضيان ثلاثة من أسوأ الانخفاضات في سعر النفط، الذي فقد 24 في المئة في 9 مارس ثم 11 في المئة في 16 مارس ونحو 13 في المئة في 18 مارس.

وتتدهور حالة وقود الطائرات بسرعة إذا ما طال بقاؤه في مستودعات التخزين وبعدها لا يمكن استخدامه، بعد تعطيل أساطيل شركات الطيران في مختلف أنحاء العالم، حتى أن شركات كبرى منها بي.بي وورويال داتش شل سعت لاستئجار سفن لتخزين الكميات غير المطلوبة من وقود الطائرات.

والاثنين، سجلت هوامش إنتاج البنزين في الولايات المتحدة سعرا سلبيا في ختام التعاملات، وهو ما يعني أن شركات التكرير ستمنى بخسائر عند شراء النفط لتصنيع البنزين.

طلب شحيح

وفي العادة يكون البنزين محرك قطاع الطاقة، إذ يمثل وقود وسائل النقل معظم الطلب العالمي على النفط. وانخفض الهامش إلى ناقص 1.11 دولار للبرميل مسجلا أدنى مستوى منذ 2008.

وتمسك إيغور سيتشين، الرئيس التنفيذي لشركة روسنفت، بعدم تقديم تنازلات في وقت تواجه فيه صناعة النفط الصخري الأميركية الانهيار. وقال إن أسعار النفط قد تعود إلى مستوى 60 دولارا للبرميل "إذا خرج النفط الصخري من الأسواق".

وقال منافسه ليونيد فيدون، أحد الشركاء في شركة لوك أويل، "هذه ستكون حرب حتى النهاية".

يبدو أن إمدادات الذرة والسكر سترتفع هذا العام مع إقبال الموردين على تقليل كميات الإيثانول التي يتم خلطها بالبنزين. وتعمل شركات مثل شركة تيروز الفرنسية على تحويل إنتاج الإيثانول إلى الاستخدامات الصناعية مثل المطهرات اليدوية، في حين يهدف منتجو السكر في البرازيل إلى زيادة إنتاجه بدلا من الوقود.

وتفاقمت التقلبات في أسواق النفط في الوقت الذي تبقى فيه شركات النفط خارجها. وهذا يتيح الفرصة للمضاربين ولتحركات سريعة في الأسعار، حتى أن الأمر وصل إلى حد وقف التعاملات بعد انتهاء ساعات التداول الرسمية.

وقال متعامل في سوق المعاملات الآجلة "سوق مجنونة. لا أدري كيف أتعامل فيها".

وأغلقت شركة توتال الفرنسية العملاقة مصفاة جراندبوي الواقعة خارج باريس في أوائل مارس لإجراء أعمال الصيانة. وعندما حان وقت استئناف تشغيل المصفاة التي تبلغ طاقتها 102 ألف برميل يوميا غيرت توتال رأيها.

صدمتا تراجع الطلب بسبب تفشي فايروس كورونا وإغراق السعودية للأسواق قوضتا أركان صناعة النفط العالمية

وضعف الطلب بسرعة إلى درجة أنها فكرت في استمرار وقف العمل فيها. وفي حين أغلقت مصافي تكرير أخرى عمدت مصافي التكرير الكبرى خارج لوس أنجلس وكاليفورنيا إلى تقليص الإنتاج بسبب ضعف الطلب.

وقررت إيطاليا، إحدى أكثر الدول تضررا من وباء كورونا، إغلاق محطات الوقود. وقالت شركات التشغيل إنها بدأت تغلق المحطات على الطرق السريعة في 25 مارس لأنه أصبح من المستحيل ضمان معايير السلامة الصحية ومواصلة العمل.